الأمم المتحدة

DP/2010/15

Distr.: General
5 April 2010
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**الدورة السنوية لعام ٢٠١٠**

من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، جنيف

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

**المسائل التنظيمية**

## تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠
## (من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نيويورك)

## المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية . . . . . ٣

ثانيا – البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج، والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة . . . . . ٤

ثالثا – ترتيبات البرمجة . . . . . ٧

رابعا – الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . . ٩

خامسا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . . ١٠

سادسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية . . . . . ١١

سابعا – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة . . . . . ١٢

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . . ١٣

ثامنا – تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ . . . . . ١٣

050510 050510 10-30451 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الجزء المشترك ..... ١٤
تاسعا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ..... ١٤
عاشرا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات ..... ١٥
حادي عشر - المسائل المالية المتعلقة بالميزانية والإدارة ..... ١٦
ثاني عشر - مسائل أخرى ..... ١٨
الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل ..... ١٨
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ..... ١٩
الملاحظات الافتتاحية لرئيس المجلس التنفيذي ..... ١٩
ثالث عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ..... ٢٤
رابع عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ..... ٢٥
خامس عشر - مسائل أخرى (تابع) ..... ٢٥
المرفق
الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ..... ٢٦

# أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢ – ووفقا للمادة ٤٩ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٠:

الرئيس: سعادة السيد جون و. أشي (أنتيغوا وبربودا)

نائب الرئيس: سعادة السيد أتوكي إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

نائب الرئيس: السيد محمد أيوب (باكستان)

نائب الرئيس: السيد فريد جعفروف (أذربيجان)

نائب الرئيس: السيدة كلود لوميو (كندا)

٣ – وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠ (DP/2010/L.1) وتقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ (DP/2010/1). واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية المؤقتة لعام ٢٠١٠ (DP/2010/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٠.

٤ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩ في الوثيقة DP/2010/2؛ وأدرجت المقررات التي اعتمدت في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ في مجموعة المقررات المعتمدة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي على: www.undp.org/execbrd.

٥ – ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠١٠/١٢ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠ :

الدورة السنوية لعام ٢٠١٠: من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

## ثانيا – البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج، والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦ – افتتحت مديرة البرنامج كلمتها بالتأكيد من جديد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حداد على الزملاء المنتمين إلى الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في هايتي. وتحدثت عن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى هذا البلد، والطريقة التي يقدم بها البرنامج المساعدة، من خلال أنشطة منها ''النداء العاجل''، لوضع هايتي على طريق الانتعاش. وأحاطت مديرة البرنامج علما بحضور الأعضاء الجدد في مكتب المجلس التنفيذي وأشادت بالمكتب المنتهية ولايته على ما قام به من أعمال في عام ٢٠٠٩. وقدمت مدير البرنامج المعاون الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبيّنت بإيجاز مجالات العمل ذات الأولوية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٠، وعرضت ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في بيانها. كما تناولت في جملة أمور: التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتوقعات الشركاء وتطور العلاقات؛ وتغير المناخ والتنمية؛ وأمن الموظفين؛ والمسائل الجنسانية؛ وإصلاح الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيانها على الموقع: http://www.undp.org/execbrd.

٧ – وأعربت جميع الوفود عن التضامن مع شعب هايتي وقدمت التعازي إلى أسرة الأمم المتحدة عمن فقدوا من الزملاء.

٨ – وأكدت أغلبية الوفود من جديد، لدى الإدلاء ببياناتها العامة، أنه يجب تقييم فعالية أنشطة البرنامج الإنمائي على أساس نجاحها في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المستفيدة من البرامج. وأعربت عن قلقها إزاء حالة الموارد العادية، وبخاصة عدم التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى، ودعت إلى عدم تخصيص الأموال الإنمائية لأهداف معينة ورصدها وفقا للأولويات الوطنية. وأكدت من جديد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما سبيلين فعالين للتشجيع على نقل المعارف والتنمية المستدامة.

٩ – وطلبت الوفود استجابات عالمية عاجلة ومتكاملة ومنسقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. ودعت البرنامج الإنمائي إلى مواصلة الاضطلاع بدور محوري في ربط تغير المناخ بالتنمية ومساعدة البلدان النامية على اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف لمواجهة الآثار السلبية. ونّوهت وفود عدة بأعمال مديرة البرنامج الرامية إلى تعزيز أعمال البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ، وذكرت أمثلة من قبيل مرفق البيئة العالمية و 'صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'.

١٠ – وأشادت الوفود بالدور الرائد الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال منع الأزمات والانتعاش منها، فأكدت من جديد أنه بفضل خبرته ووجوده الميداني الواسع

النطاق، يمكنه أن يشكل حلقة الوصل الضرورية بين جهود المساعدة الإنسانية والتنمية الاستراتيجية في الأجل الطويل والاستقرار. ودعا العديد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تعزيز تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في تنفيذ نموذج ''توحيد الأداء''. وبالمثل، نوّهت الوفود بالدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين، لكنها أعادت تأكيد ضرورة تحسين الخدمات المشتركة وتخطيط الموارد، وعمليات التقييم على نطاق المنظومة. ودعت عدة وفود إلى بذل جهود الاتساق على نطاق المنظومة في المقر بحيث يمكن مواءمة أفضل ممارسات إدارة الأعمال، وتشجيع المزيد من التنقل فيما بين المنظمات. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لـ 'وثيقة البرنامج القطري لأمم متحدة واحدة' التي ارتأت أنه يمكن مناقشتها بمزيد من التفصيل في المجلس التنفيذي بمجرد تسوية الجوانب الإجرائية عن طريق العمليات الحكومية الدولية. ودعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي إلى زيادة توضيح مكانته في مجال التنمية الدولية عن طريق تحسين الاتصال وزيادة التركيز على المشورة النظرية في مجال السياسات.

١١ - وحدد العديد من الوفود مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كفرصة لاستعراض النجاحات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وأعرب العديد من الوفود عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في أفريقيا فيما يتعلق بالأهداف، وأن أفريقيا ما زالت هي القارة الوحيدة المعرضة لخطر عدم تحقيقها. وأعربت تلك الوفود عن الأمل في أن تسفر القمة عن استراتيجيات ملموسة وعملية لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب أحد الوفود عن هدف يتمثل في وضع خطة عمل عالمية من شأنها أن تشكل خريطة طريق لبلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ودعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي إلى مواصلة ريادته في التنسيق والدعوة والتفكير الاستراتيجي، وسلمت بأن مؤتمر القمة يشكل لحظة فاصلة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. كما طلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي أن يعمل على تنشيط وتحفيز المنظومة بأكملها من خلال الأفكار الجديدة والتفكير الاستراتيجي نحو الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لتعزيز الموارد البشرية للبرنامج الإنمائي لكفالة تعيين أفضل المواهب والاحتفاظ بها في الوظائف المناسبة، من أجل تحقيق أكبر أثر. ورحب العديد من الوفود بأعمال البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ودعته إلى مواصلة التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعربت تلك الوفود عن تأييدها 'للكيان المعني بالمسائل الجنسانية' الجديد ودعت البرنامج الإنمائي إلى المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة إعطاء انطلاقة قوية لهذه المنظمة الجديدة.

١٣ - وطلب أحد الوفود أن ينظر المجلس في تغيير طريقة المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى بلده - من برنامج قائم على 'مبادرة للتنمية البشرية' إلى برنامج قطري. وقال إن بلده يعتبر من أقل البلدان نموا، ومع ذلك يتلقى أقل من ٣ دولارات للفرد الواحد من المساعدة الإنمائية الرسمية. وشكر المجلس على تمديد برنامج مبادرة التنمية البشرية الحالي لعام ٢٠١١، لكنه طلب أيضا أن ينظر المجلس في برنامج قطري عادي بهدف توسيع نطاق تعاون البرنامج الإنمائي مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، والعمل بكامل طاقته على مساعدة الفقراء.

١٤ - ونوّهت وفود عدة بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛ ولاحظت أوجه التحسن في الكفاءة، رغم أن بعضها أعربت عن اعتقادها الراسخ بأنه يمكن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة، ويمكن تحديد أهداف أكثر صرامة. واعترف عدد من الوفود بالخطوات الكبيرة التي قام بها البرنامج الإنمائي في الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج والمساءلة، لكنه قال إنه ما زال هناك مجال للتحسن. وشددت هذه الوفود على أهمية تحديد وقياس الأثر والإبلاغ عن النتائج. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي زيادة كمية ونوعية تقييمات المكاتب القطرية وكفالة نشرها على نطاق واسع لزيادة الشفافية. وطلب وفدان من البرنامج الإنمائي أن يوفر ما يكفي من التمويل لآليات الرقابة المؤسسية وتوسيع نطاق الحصول على التقارير الرئيسية.

١٥ - وفيما يتعلق تحديدا بميزانية الدعم لفترة السنتين، أعربت وفود عدة عن تأييدها لمقترحات ميزانية الدعم لفترة السنتين والاستثمارات الاستراتيجية الواردة في الوثيقة، فاعترفت بأنها تقوم على الخطة الاستراتيجية وأحرزت تقدما نحو المواءمة مع ميزانيات الصناديق والبرامج الأخرى. إلا أن عددا من الوفود أعرب عن القلق إزاء ارتفاع التكاليف في الميزانية، وأكد أنه يتوقع تخفيضات كبيرة في النفقات في مقترحات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ودعا العديد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى بيان المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بوضوح. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي تقديم معلومات عن أداء الميزانية السابقة، ومواصلة التنسيق فيما يتعلق بتصنيف التكاليف ومنهجية الميزنة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٦ - ونوّه أحد الوفود بالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتوفير الأمن الكافي لموظفيه، فأكد من جديد أنه يتوقع من البرنامج الإنمائي مواصلة ضمان سلامة الموظفين. وطلبت وفود أخرى إدراج الموارد العادية والموارد الأخرى مستقبلا، في عرض شامل لميزانية البرنامج

الإنمائي. وطلب أحد الوفود تحسين توجيه نتائج الميزانية عن طريق تعزيز المواءمة مع الخطة الاستراتيجية، وكذلك تحسين تقدير تكاليف النتائج على نحو يعطي بيانا أوضح للمدخلات المؤسسية اللازمة لتحقيقها. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء التخفيضات المحتملة في الميزانية التي يمكن أن تعوق تنفيذ البرامج وتقديم الدعم للبلدان النامية. وأعرب العديد من الوفود عن ترقبها للميزانية المتكاملة المقرر تقديمها في عام ٢٠١٤ وعن تأييدها لها. وأبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي بأن بلده اعتمد مؤخرا استراتيجية وطنية فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، ستقود التفاعل في المستقبل بين البلد والبرنامج الإنمائي في خمسة مجالات رئيسية هي: المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان؛ ومنع الأزمات والقدرة على التكيف إزاءها؛ والبيئة وتغير المناخ؛ والإدارة القائمة على النتائج؛ والكفاءة الخارجية لأنشطة البرنامج الإنمائي.

١٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٠: تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

## ثالثا - ترتيبات البرمجة

١٨ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب التنظيم استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وانضم إليها على المنصة المراقب المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير مكتب التخطيط والميزنة التابع لمكتب التنظيم.

١٩ - وأحاطت الوفود علما بمفاهيم القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج، وأكدت من جديد أنها عناصر هامة في ترتيبات البرمجة. وفي سياق الشمولية والتدرج، أقر عدد من الوفود بأن المنهجية الحالية المعتمدة على تحديد هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ومعايير وضع تصنيفات البلدان، ولا سيما استخدام بيانات الدخل القومي الإجمالي، ليست كافية وتغفل تحديات كبيرة تعترض التنمية، مشيرة إلى أن تلك المنهجية والمعايير لا تقيس، في جملة أمور، مستويات الفقر ومظاهر التفاوت الاجتماعي ومؤشرات الثروة والتنمية البشرية. وعمد أحد الوفود إلى تذكير المجلس التنفيذي بأن ١٥ عاما مضت على آخر تحديث لمنهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلبت الوفود من البرنامج الإنمائي تنقيح عتبات تصنيف البلدان وتنسيقها مع نظيراتها المعمول بها في جهات أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي الدخول في حوار أكثر موضوعية مع المجلس لدى شروعه في عملية التنقيح. ورأى وفد آخر أن تنقيح منهجية تخصيص الموارد سيتيح فرصة جيدة أيضا لتقييم فعالية العمليات الحالية لتخصيص الموارد في تحقيق نتائج إنمائية ملموسة وقابلة للقياس. ودعا هذا الوفد البرنامج الإنمائي إلى ضمان تقديم الدعم الكافي للدول الصغيرة الضعيفة في جهودها الرامية إلى منع

انتكاس مكاسب التنمية وزيادة فرص حصولها على التمويل بشروط ميسرة لمنع تفاقم الفقر والتخلف.

٢٠ - وفي سياق البلدان المتوسطة الدخل، سلمت وفود عدة بالحاجة إلى إدخال تحسينات على الأسلوب الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في تخصيص الموارد لتلك البلدان، وطالبت المنظمة بتقديم مقترحات ملموسة في عام ٢٠١١ للحد من مظاهر التفاوت في توزيع الموارد، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حجم الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. وأعربت تلك الوفود عن قلقها إزاء إمكانية تقليص التمويل على نطاق واسع في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأقر وفد آخر بأن البرنامج الإنمائي، بينما يحظى عمله بقيمة كبيرة في البلدان المتوسطة الدخل، ينبغي له أن يضع نصب عينيه باستمرار 'استراتيجية الخروج' التي يتبناها، فيتيح بذلك للبلد المعني الانتقال إلى الاستغناء عن المساعدة، وزيادة اعتماده على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل وأن يصبح من الجهات المانحة بالفعل.

٢١ - وأعرب أحد الوفود على أهمية تعبئة الموارد، ودعا البرنامج الإنمائي إلى ترشيد هيكل موارده حتى يصبح بالإمكان تمويل ميزانيته المخصصة للدعم من الموارد الأخرى ('غير الأساسية') بصورة أكبر، مما سيتيح موارد عادية للبرمجة. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لمقترحات تدعو إلى تخصيص المزيد من الموارد الأساسية لمنع الأزمات والإنعاش، وأكدت من جديد على أن هذا مجال من المجالات ذات الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي. وطلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي تقديم مقترحات بشأن زيادة الأموال المخصصة لمنع الأزمات وجهود الإنعاش، إما من خلال تمويل البند ٣ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، أو عن طريق زيادة المرونة في تخصيص الموارد من المجالات الأخرى. وأعربت الوفود عن مزيج من الدعم والمعارضة لفكرة تمديد ترتيبات البرمجة لتتزامن مع انتهاء الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣. فأما الوفود التي تؤيد التمديد فقد اعتبرت أن ذلك من شأنه أن يتيح المواءمة مع الدورة المقبلة من الخطة الاستراتيجية، لكنها طلبت إجراء استعراض لترتيبات البرمجة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١.

٢٢ - وطلب وفدان معلومات أكثر تفصيلا عن الأبواب الثابتة المتعلقة بترتيبات البرمجة والبند ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، مشيرين إلى أن بعض الأبواب تخصص لها مبالغ أكبر من الأموال، في حين جمدت أخرى في المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠٠٨؛ وطلب الوفدان من البرنامج الإنمائي توضيح ما إذا كان سيتم تحديث تلك الأبواب بما يساير مستويات التضخم، أو ستترك على حالها فيكون ذلك إيذانا بانخفاض

حقيقي. وطلب الوفدان من البرنامج الإنمائي تقديم تفسير أفضل لتكاليف فعالية التنمية المحملة في ميزانية الدعم لفترة السنتين وترتيبات البرمجة، وفي ميزانية الدعم للفترة اللاحقة، وإحراز تقدم نحو وضع تعريفات مشتركة لتصنيف التكاليف بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالإضافة إلى معايير مشتركة لتطبيق تصنيف التكاليف على ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية.

٢٣ - وأما تخصيص الموارد في إطار ترتيب البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، فقد أيدته معظم الوفود، في حين تساءل وفد واحد على الأقل عن سبب نقل الموارد.

٢٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٠: استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

## رابعا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ - عرض المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي وخطة عمله في مجال الشؤون الجنسانية. وأطلعت مديرة الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع لمكتب السياسات الإنمائية المجلس التنفيذي على إنجازات البرنامج الإنمائي في مجال الشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠٩.

٢٦ - وأكدت الوفود من جديد الأهمية التي توليها للمسائل الجنسانية. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في عدة مجالات منها نشر المعلومات عن الموضوعات الجنسانية، ودراسة ديناميات المساواة بين الجنسين في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية وتغير المناخ، وإدخال نظام 'مؤشرات المساواة بين الجنسين' الذي اعتبرته أسلوبا مبتكرا لتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق نتائج مستدامة. وأعربت الوفود أيضا عن تأييدها لإنشاء الجمعية العامة كيانا جديدا في الأمم المتحدة يعنى بالمسائل الجنسانية، معتبرين ذلك وسيلة للحد من التشرذم وزيادة التماسك دعما للقضايا الجنسانية. واقترح أحد الوفود إجراء استعراض للاستراتيجية الجنسانية للبرنامج الإنمائي بهدف الحد من التداخل والازدواجية مع الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية. وفي سياق مماثل، أكدت وفود عديدة أنه لا ينبغي الاستغناء عن أنشطة البرنامج الإنمائي الهادفة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني نتيجة إنشاء الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية.

٢٧ - وأكد عدد من الوفود من جديد أن مسؤولية تحقيق المساواة بين الجنسين تقع على عاتق جميع وحدات السياسات والبرامج، وأنه ينبغي إدماج الاعتبارات الجنسانية على نحو

ملائم في جميع سياسات البرنامج الإنمائي ومشاريعه وبرامجه وميزانياته. ودعت تلك الوفود البرنامج الإنمائي إلى ما يلي: تحسين هياكل المساءلة؛ وتعيين مستشارين متفرغين لقضايا المساواة بين الجنسين في المكاتب الإقليمية لدعم المكاتب القطرية، واستحداث خدمات استشارية مكرسة لقضايا المساواة بين الجنسين في المكاتب القطرية؛ وكفالة تسخير موارد الصناديق الاستئمانية المواضيعية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات عملها المواضيعية؛ وتخصيص المزيد من الموارد للمسائل الجنسانية بالتزامن مع الزيادة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وأعربت تلك الوفود أيضا عن قلقها إزاء ما يبدو أنه انخفاض في الموارد المرصودة للمسائل الجنسانية، ودعت المنظمة إلى تقديم تفاصيل إضافية بشأن استثماراتها الأساسية في الميدان الجنساني، وشجعت أعضاء المجلس التنفيذي على مواصلة ما درجوا عليه من التزام قوي بالمسائل الجنسانية.

٢٨ - ودعا أحد الوفود البرنامج الإنمائي إلى تعزيز العمل مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل الربط بين القضايا الجنسانية والمناخ. وسأل وفد آخر عن كيفية تفاعل البرنامج الإنمائي بشأن المسائل الجنسانية مع منظمات مثل معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، دعا أحد الوفود البرنامج الإنمائي إلى ضمان أن يؤخذ في الاعتبار لدى تقييم الأهداف الإنمائية للألفية عمل المرأة بدون أجر أو بأجر منخفض. وشكر عدد من الوفود البرنامج الإنمائي لقيامه بتيسير الندوة الدولية التي عقدت في ليبريا عام ٢٠٠٩ في موضوع تمكين المرأة وتطوير المهارات القيادية والسلام والأمن الدوليين، وشجعت المنظمة على مواصلة إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في عملها في مجال السلام والأمن في سياق الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وطلبت تلك الوفود من البرنامج الإنمائي أيضا التخلي عن المشاريع الصغرى التقليدية المملوكة للنساء، والانتقال إلى نهج مبدئي أرفع مستوى يعنى بالمسائل الاستراتيجية والسياسية.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٠: التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمسائل الجنسانية.

## خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٠ - عرض المدير المساعد ومدير مكتب الشراكات هذا البند من جدول الأعمال.

٣١ - نظرا لعدم وجود أي اعتراض، ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٦/٣٦، اعتُمدت أربعة برامج قطرية وبرنامج إقليمي واحد، وهي:

منطقة أفريقيا: أوغندا؛

منطقة الدول العربية: وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: رومانيا (بشرط الاستشارة)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين وغواتيمالا.

## سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٢ - قام الأمين التنفيذي بعرض التقرير عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف. وانضم إليه على المنصة نائب الأمين التنفيذي ورئيس وحدة تطوير الأعمال والعلاقات الخارجية.

٣٣ - وأشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية باعتباره كيانا متخصصا وفريدا من نوعه من حيث خبراته في مجال التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية وتركيزه على أقل البلدان نموا والحد من الفقر وتمكين المرأة. ولاحظت مع التقدير العلاقة المتميزة القائمة بين البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض التكاليف الإدارية في الميدان، وساعد على توجيه معظم التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى البرمجة. وأعلن أحد الوفود التبرع بنحو ١,٤ مليون دولار لصندوق المشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠. وأعرب ذلك الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن الصندوق يعاني نقصا في التمويل وطلب من الجهات المانحة الأخرى زيادة ما تقدمه إلى الصندوق من تبرعات. وأثنى الوفد أيضا على الجهود التي يبذلها صندوق المشاريع الإنتاجية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وحكومة أوغندا، لتنظيم منتدى عالمي بشأن موضوع التنمية المحلية في أوغندا في وقت لاحق من عام ٢٠١٠. وأبلغ وفد آخر المجلس التنفيذي بأن حكومته أضافت بندا متسلسلا في ميزانيتها الوطنية، وستعلن قريبا عن تقديم تبرع كبير إلى الصندوق. ودعا الوفد الصندوق إلى مواصلة تحسين ممارساته الإدارية. وشكر وفد آخر صندوق المشاريع الإنتاجية على تركيزه المستمر على التمويل البالغ الصغر وتمكين المرأة والحكم المحلي في أقل البلدان نموا، ودعا إلى توسيع أنشطة البرمجة هذه لتشمل جميع البلدان الأقل نموا، لا سيما في سياق الأزمات المتعددة التي تواجهها. وطُلب من الصندوق مواصلة جهوده الرامية إلى التنسيق مع البرنامج الإنمائي في مجالي استرداد التكاليف وإدارة العمليات.

٣٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٠/٥: تنفيذ سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لاسترداد التكاليف.

## سابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣٥ - عرضت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومعايير ومنهجية تخصيص الموارد العادية. وكانت نائبة المديرة التنفيذية على المنصة أيضا للإدلاء بتوضيحات بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين وتقديم إجابات على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣٦ - وأعربت الوفود عن شكرها للصندوق الإنمائي للمرأة على إسهاماته في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى تقديمه للوثائق. وأعربت عدة وفود عن تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الصندوق الإنمائي للمرأة لإدماج الإدارة والميزنة القائمتين على النتائج، واتباع نهج للتعلم نابع من العمل مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة - واعتبرت ذلك جهودا ترمي إلى التوصل إلى نهج منسق. واقترح أحد الوفود أن يكون مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرصة لاستعراض أعمال الصندوق الإنمائي للمرأة الرامية إلى تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بخطة الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، طلب هذا الوفد من الصندوق الإنمائي للمرأة رصد الدعم المقدم لميزانيات البرامج وتطبيق مزيد من التخفيضات في نسبة ذلك الدعم. وأشاد الوفد أيضا بنجاح الصندوق الإنمائي للمرأة في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات والبرمجة الحفازة، ولا سيما في مجال القضاء على العنف ضد المرأة، والكفاءة التشغيلية للمنظمة، مما أدى إلى توجيه المزيد من التمويل إلى الأنشطة البرنامجية، وأنشطة التواصل التي أدت إلى زيادة حجم الموارد وأدخلت التنوع في أصناف الجهات المانحة.

٣٧ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء بطء نمو الموارد العادية في مقابل الموارد الأخرى ('غير الأساسية'). وشُجع الصندوق الإنمائي للمرأة كذلك على مواصلة العمل من أجل الانضمام إلى نتائج المشاورات الجارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن تصنيف التكاليف وتوزيعها. وطلبت الوفود من المنظمة أن تقدم تفسيرا للآثار العملية الناشئة من اندماج منظمات الأمم المتحدة الأربع ذات الصلة بالمسائل الجنسانية في 'كيان' وحيد معني بالمسائل الجنسانية في سياق ميزانية الدعم لفترة السنتين للصندوق الإنمائي للمرأة وما يرتبط بها من تخصيص للموارد. وفي سياق مماثل، أعرب أحد الوفود عن التخوف من إجراء تحليل لموارد الصندوق

الإنمائي للمرأة بطريقة معزولة؛ وهو يرى أنه ينبغي النظر في تخصيص الموارد في ضوء إنشاء الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية. كما كان من رأي الوفد أنه ينبغي للصندوق الإنمائي للمرأة أن يواصل تخصيص الموارد في جميع المناطق باستخدام معاييره الحالية.

٣٨ - وحظي الصندوق الإنمائي للمرأة بإشادة من الوفود لإسهامه في إدراج الاعتبارات الجنسانية في الأعمال الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على الأعمال التي قام بها لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشجعت الوفود الصندوق الإنمائي للمرأة على الاستجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية إلى زيادة الموارد المخصصة للبرمجة والتقليل من الموارد التي تستخدم لأنشطة الدعم. واعترف أحد الوفود بالتعاون الذي تلقاه من الصندوق الإنمائي للمرأة لافتتاح المعهد الكاريبي لإعداد المرأة للأدوار القيادية - وهو مؤسسة مستقلة غير سياسية وغير حزبية تقوم برصد حقوق المرأة وتعمل على تعزيز هذه الحقوق وتمكين المرأة وتعزيز الدور القيادي للمرأة في المنطقة، وأعرب الوفد عن قلقه من أن المنهجية المقترحة لتخصيص الموارد العادية من شأنه أن يقلل التمويل المخصص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي يهدد استدامة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ويهدد في نهاية المطاف بانتكاس التقدم الذي أُحرز حتى الآن. وذكر الوفد أنه، وإن كان يفهم الأساس المنطقي لإعادة النظر في المنهجية على أساس مجموعة أوسع من المؤشرات ذات الصلة بالاعتبارات الجنسانية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية، فهو يرى أن من الضروري إجراء مزيد من المناقشات بشأن المقترحات. ودعا وفد آخر الصندوق الإنمائي للمرأة إلى تركيز عمله في أقل البلدان نموا، وإلى تعزيز وجوده في جنوب آسيا، إن أمكن. وشجع الوفد أيضا على زيادة التفاعل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دعما لأنشطة أوسع نطاقا في المجال الجنساني.

٣٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٠/٦: تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

# الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## ثامنا - تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٤٠ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ميزانية الدعم للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وانضم إليه على المنصة نائب المدير التنفيذي للمكتب، ومستشاره العام.

٤١ - وأطلع المدير التنفيذي المجلس على حالة موظفيه في هايتي. وبالنظر في أعقاب ما حدث، تحدث عن الكيفية التي تساعد فيها خطة المكتب الاستراتيجية الجديدة على تركيز المنظمة على جهود الإنعاش المبكر والإغاثة بدلا من الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وسلط الضوء على الكيفية التي يعمل بها المكتب بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل. وبالإضافة إلى تناول الركائز الرئيسية لميزانية المكتب، قدم أيضا لمحة عامة عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتكلم عن الجهود الجارية لمواصلة تسوية السجلات المالية لما قبل عام ٢٠٠٦، وتناول إمكانيات صدور تقارير لوسائل الإعلام عن المكتب، وأكد من جديد على التزامه بالانفتاح والشفافية والمساءلة.

٤٢ - ولم ترد تعليقات من الوفود.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٠: تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

## الجزء المشترك

## تاسعا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٤ - عرض مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان، التقرير المشترك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2010/5). وأشار إلى أن التقرير يقدم بشكل مشترك، وأن المنظمتين قد عملتا معا بشكل وثيق في إعداده، بما في ذلك إجراء مشاورات مع اليونيسيف.

٤٥ - وشكرت الوفود المنظمات على تقديم تقرير شامل، مؤكدة على أهمية التقرير بالنسبة للمساءلة في العمليات الحكومية الدولية. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة التقدم المحرز منذ تقرير السنة الماضية، لا سيما أن عرضه يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، ويحقق الانسجام مع اليونيسيف، وأن التقرير استفاد من المشاورات بين مختلف المنظمات. وأكد هذا الوفد على ضرورة إدراج الدروس المستفادة، والتوصيات المتعلقة بالتحسين وتحديد التحديات والعقبات على نحو صريح من أجل تعزيز الفائدة المرجوة من التقرير. وأعرب عدد من الوفود عن الرغبة في تعميق المحتوى التحليلي في التقرير.

٤٦ - وذكر أحد الوفود أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، بحكم حجمهما وخبرتهما، يمكنهما المساهمة بالمزيد في المناقشات الحكومية الدولية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية في مجال التنمية. وقدم وفد آخر تعريفا أوسع نطاقا للتعاون ''الثلاثي''، موضحا أن المفهوم الوارد في التقرير يقتصر على طريقة

واحدة. وبوجه أعم، أشارت الوفود إلى تعزيز القدرات في مجالي منع الأزمات والإنعاش؛ وإلى تعزيز المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تقديم أمثلة ملموسة على إجراءات التنفيذ التي انبثقت عن المؤتمر الرفيع المستوى المنعقد في نيروبي بكينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وإلى التصدي لتحديات القدرات ونقل المعرفة في مجال تغير المناخ.

٤٧ - وشكر مدير شعبة البرامج بصندوق السكان الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها. وذكر أن المنظمات تبذل قصارى جهدها لكي ترتقي إلى توقعات المجلس التنفيذي.

٤٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٠: التقرير المشترك لمديرة البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق السكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## عاشرا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٤٩ - عرض المدير المساعد للبرنامج الإنمائي ومدير مكتب الشؤون الإدارية ونائب المدير التنفيذي لصندوق السكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ونائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقارير منظماتهم (DP/2010/11؛ DP/FPA/2010/15؛ DP/2010/14).

٥٠ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لمستويات التعاون والتفاعل بين المنظمات الثلاث ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والتقارير المرتبطة بها المعروضة على المجلس التنفيذي، التي تتسم بشموليتها وغناها بالمعلومات.

٥١ - وأشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لما أحرزه من تقدم كبير فيما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات، ولكنها طلبت من المنظمة أن تولي الأولوية القصوى لمعالجة التوصيات التي لم تنفذ، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام تخطيط الموارد مما سيتيح نوعية أعلى من المعلومات. ورحبت وفود عديدة بوجه خاص برد الإدارة على التوصية ١١ لتقرير البرنامج الإنمائي، بأنه يجرى استعراض الأرصدة النقدية في تنفيذ البرامج، وذلك استجابة إلى القلق المثار منذ وقت طويل؛ ودعت إلى استمرار توخي الحذر لتجنب وجود أرصدة نقدية. كما طلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي اعتماد مؤشر أكثر تحديا للإدارة الفعالة والكفؤة للصناديق الاستئمانية، لأنها ترى أن بقاء الصناديق الاستئمانية خاملة لفترة السنوات الثلاث أطول مما ينبغي.

٥٢ - وأثنت الوفود على تقرير صندوق السكان لما اتسم به من وضوح ودقة، والتزام بتحقيق معدل تنفيذ شامل مرتفع. وأعربت عن تفاؤلها بأن الصندوق قد نفذ بالفعل

٥٩ توصية من أصل ٦٠ توصية قدمها مجلس مراجعي الحسابات. وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأن التوصية الستين.

٥٣ - وفيما يتعلق بمكتب خدمات المشاريع، طلبت الوفود إجراء تحديث مستمر في أركان إدارة التغيير الخمسة، وأعربت عن تفاؤلها بالتقدم المحرز في الأرصدة المشتركة بين الصناديق وإدارة الأصول. وطلبت تلك الوفود المزيد من التوضيحات والتأكيدات من مجلس مراجعي الحسابات حول إغلاق مكتب الشرق الأوسط.

٥٤ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق السكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) الوفود على تعليقاتها. وأشارت إلى أن الصندوق يواصل تحقيق تقدم منذ وقت إعداد التقرير، وقد نفذ خمس توصيات إضافية. وبلغ مستوى التنفيذ حاليا نسبة ٨٦ في المائة، والصندوق يسير على الطريق الصحيح، ويتابع بدقة تنفيذ التوصيات المتبقية. وأشارت إلى أنه سيتم تنفيذ توصيتين في وقت لاحق في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لأنهما تتعلقان بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وردا على سؤال بشأن التوصية التي لم يقبلها الصندوق، أوضحت أنها تتصل بعمليات شراء عبر طرف ثالث قام بها الصندوق، ومعاملة الدخل الذي أدرته، وأنه سيتم تناولها في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢. وأشارت إلى أن الشراء عبر طرف ثالث ليس فقط عملية تجارية لأن الصندوق استعان أيضا بمشورة إنمائية وضمان تقني وضمان الجودة. وبالتالي، فقد كانت العملية مجموعة من التدخلات الإنمائية أوسع نطاقا بكثير، كان الشراء جزءا منها. وأضافت أن الصندوق سوف يسعده تقديم أي معلومات إضافية بشكل ثنائي، إذا لزم الأمر.

٥٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٠/٩: تقارير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

## حادي عشر - المسائل المالية المتعلقة بالميزانية والإدارة

خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة

٥٦ - قدم المراقب المالي للبرنامج الإنمائي مذكرة المعلومات المشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف بشأن خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة. وانضم إليه على المنصة مدير شعبة الخدمات الإدارية للصندوق.

٥٧ - ورحبت الوفود بخارطة الطريق، وطالبت بأن يتم اعتمادها بطريقة سلسة وأن تؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة، وأن تساهم في زيادة فعالية الأمم المتحدة، وزيادة تدفق المعلومات دعما للمساءلة والشفافية. ودعا عدد من الوفود المنظمات إلى ما يلي: (أ) تقديم

التقارير المالية عن النفقات الفعلية لميزانية الدعم لتعكس خطة الموارد؛ (ب) طرح منهجية موحدة لتطبيق/تناول فئات التكاليف لميزانيتي الدعم والبرمجة؛ (ج) الموازنة بين النتائج بتدابير الكفاءة، على سبيل المثال، تتبع التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة؛ (د) تقديم معلومات عما كانت تعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة على تحقيقه فيما يتعلق بمعدلات استرداد التكاليف. وطلب أحد الوفود أيضا أن يسمح الاتفاق المتعلق بوضع ميزانية متكاملة لعام ٢٠١٤ تضم جميع التدفقات المالية عبر المنظمات بفهم ميزانية كل منظمة من المنظمات.

٥٨ - وبوجه أعم، شددت الوفود على أهمية استرداد التكاليف، ودعت المنظمات للتأكد من أن لدى المجلس التنفيذي زيادة في تدفق المعلومات (على سبيل المثال، كيفية حساب التكاليف غير المباشرة)، وطلبت إدخال تحسينات على إطاري الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، كان من رأي أحد الوفود أنه ينبغي النظر عن كثب في معدل تطبيق دعم الإدارة العامة على المستوى القطري. كما شدد على أن المناقشة المتعلقة بوضع ميزانية متكاملة لا ينبغي أن تحكم مسبقا بإجراء تعديلات في سياسة استرداد التكاليف أو ما يرتبط بها من معدلات استرداد التكاليف. وطُلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان التشاور مع المجلس في جميع مراحل العملية.

٥٩ - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية بالصندوق الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها. وأكد للمجلس التنفيذي على أن المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف ستدرج في خريطة الطريق المتكاملة، وستكفل المنظمات الثلاث استمرار المشاركة مع أعضاء المجلس. وعلاوة على ذلك، ستُعزز أيضا أطر النتائج الخاصة بالخطط الاستراتيجية للمنظمات. وسيتم الكشف عن نفقات الميزانية الفعلية، كما طلبت الوفود، وكما تنص المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفيما يتعلق باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، أشار إلى أنها تركز على معدلات استرداد التكاليف والمنهجية على حد سواء. وأن الهدف هو تحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بين المنظمات مع مراعاة نماذج الأعمال التجارية واحتياجاتها المختلفة. وأوضح أن الاستفادة من الموارد الأساسية وغير الأساسية أدرج بالفعل في ميزانيات المنظمات. وأكد مجددا على أن المنظمات تلتزم التزاما راسخا بالعمل المستمر مع أعضاء المجلس.

٦٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٠: مذكرة إعلامية مشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة عن خارطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة.

## ثاني عشر – مسائل أخرى

الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل

٦١ – قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات الإنمائية بإطلاع الوفود على برمجة التوظيف بالبرنامج الإنمائي استجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أي ''الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل''. وانضم إليه على المنصة رئيس مجال الممارسة، إدارة الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية بمكتب السياسات الإنمائية، ورئيس فرع السكان والتنمية بالصندوق، الشعبة التقنية.

٦٢ – وأعربت الوفود عن تقديرها للعرض المفصل مشددة على أهمية الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية والتخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحفيز الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٣ – وشدد أحد الوفود على أهمية عدم التقليل من شأن احتمال وجود أزمة بطالة وعمالة ناقصة في البلدان النامية، نظرا إلى أن مؤشر العمل في تراجع رغم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية الأخرى. وطالب الوفد باتخاذ مبادرات استباقية لمعالجة الوضع وأعرب عن تأييده القوي لاستجابة البرنامج الإنمائي للأزمة المالية والاقتصادية في تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل على النحو الوارد في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2009/L24. وأكد على أن لتحفيز نمو فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية أهمية قصوى من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ – وطلب الوفد أيضا إلى المجلس التنفيذي اتخاذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال يقدم توجيها واضحا على نحو متزامن ومتكامل ومتسق مع ولايات المنظمات المتخصصة الأخرى، مثل منظمة العمل الدولية. وطلب الوفد إلى البرنامج الإنمائي القيام بتكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل البرمجة في المجالات المنصوص عليها في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل ومواصلة وضع خطة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية التي بدأت في عام ٢٠٠٧.

٦٥ – وتكلم أحد الوفود عن أهمية التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل والحوار بين الشركاء الاجتماعيين في إطار ''برنامج توفير العمل اللائق''. وسأل عن كيفية تعامل البرنامج الإنمائي مع هذه القضايا على الصعيد القطري. وسأل هذا الوفد أيضا عن كيفية عمل البرنامج الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي بشأن قضايا تنمية القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، في جملة أمور. ولاحظ وفد آخر أن الانتعاش

الاقتصادي العالمي على نطاق واسع سيكون بطيئا وصعبا، وأنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يساعد البلدان النامية على اعتماد تدابير فعالة وموجهة جيدا وفي الوقت المناسب لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التصدير والشركات كثيفة العمالة، مما سيسهم في استقرار فرص العمل. وأكد وفد آخر على أهمية العمل التطوعي، والفرص المرتبطة به، بالنسبة لتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، وخاصة زيادة احتمالات تحويل تجربة التطوع القيمة إلى فرص عمل.

٦٦ - وشكر رئيس فرع السكان والتنمية بالصندوق الوفود على تعليقاتها. وشدد على ضرورة وضع التغييرات التي نوقشت في سياق ديناميات السكان. وأشار إلى أنه خلال السنوات العشر المقبلة سيدخل قوة العمل أكثر من بليون من الشباب والشابات، وهو أكبر عدد من الشباب في أي وقت مضى، وسيغيرون أيضا مكان إقامتهم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما سيشكل تحديا هائلا من حيث إيجاد فرص العمل/العمالة. وشدد على أن الشباب بحاجة إلى الحصول على تعليم جيد، الأمر الذي سيكسبهم المهارات المناسبة ويجعلهم قادرين على المنافسة، وذلك في إطار استراتيجية متكاملة لإيجاد فرص العمل/العمالة. وينبغي أن تعمل البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفقراء على معالجة العوامل الكامنة كالتهميش وأوجه عدم المساواة الاجتماعية وانعدام الفرص. وأشار إلى أن المرأة تمثل فئة ضعيفة للغاية تعاني من معدلات بطالة شاملة وعمالة غير مستقرة بدرجة أعلى من الرجل. وكثيرا ما تواجه المرأة الاستغلال والتمييز ويزداد وضعها سوءا من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة. ويقوم الصندوق، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة، بمساعدة البلدان في وضع وتعزيز نهج متكامل ومتعدد القطاعات للشباب، مما يربط الحصول على فرص العمل بالتعليم، بما في ذلك برامج التدريب المهني والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والمشاركة المدنية. وبالمثل، يسعى الصندوق إلى تعزيز الاستثمارات في مجال تمكين المرأة وتعليمها وتدريبها وصحتها. وكما كان الحال مع الشباب، كان الدليل واضحا على أن الاستراتيجية تؤتي عائدات عالية، بما في ذلك في إطار عملهن.

٦٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٠/١١: استجابة البرنامج الإنمائي للأزمة المالية والاقتصادية: تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل.

# الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الملاحظات الافتتاحية لرئيس المجلس التنفيذي

٦٨ - ذكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أن عام ٢٠١٠ هو عام حاسم بالنسبة للتنمية، وسيكون لكل من الدعم السياسي والتوجيه التشريعي والمشورة الاستراتيجية المقدمة من الدول الأعضاء إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها قيمة تضاهي مساهماتها المالية، إن لم يكن أكثر، في صياغة شكل ووتيرة التنمية في المستقبل على حد سواء. وبعد أن أكد رئيس المجلس التنفيذي على أن أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية هامة في مجال إدارة الصندوق، في وقت يُعتبر فيه أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يحتل مكانا مركزيا في عمل الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي ميدان السلم والأمن، فقد أبرز أن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن أن تُحقق إذا لم تُعالج مسألتا السكان والصحة الإنجابية بشكل مباشر.

٦٩ - ولدى توجيه الانتباه إلى أوجه الترابط المحورية بين الديناميات السكانية والفقر وتغير المناخ والحاجة إلى كفالة مساهمة تلك الروابط في تخطيط التنمية وتنفيذ البرامج، ذكر الرئيس أن الاستعراضات المقبلة التي سيُجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الصحة العامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر بيجين تشكل فرصا رئيسية بالنسبة لأعضاء المجلس التنفيذي لكفالة إيلاء الاهتمام اللازم لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأثنى الرئيس على المديرة التنفيذية للصندوق لالتزامها بجعل التنمية ذات طابع إنساني، وقيادتها المتسمة ببعد النظر في بيئة مليئة بالتحديات. وأبرز أن الصندوق ما فتئ يركز دوما على دعم القيادة الوطنية والملكية الوطنية. واختتم قائلا إنه يمكن للصندوق أن يعتمد على الدعم المستمر والمشاركة النشطة للمجلس التنفيذي.

بيان المديرة التنفيذية

٧٠ - أعربت المديرة التنفيذية، باسم الصندوق بأكمله، لشعب وحكومة هايتي والمتأثرين الآخرين بالزلزال المدمر عن التضامن والمواساة والتعاطف. وأطلعت المجلس التنفيذي على آخر تطورات استجابة الصندوق الإنسانية للأزمة، منوِّهة بأن الصندوق كان يعمل مع الشركاء لتقديم إمدادات الصحة الإنجابية من أجل حماية صحة النساء والفتيات، بمن فيهن الحوامل. وتوجهت بالشكر إلى البلدان والكيانات الأخرى التي تعهدت بتقديم التمويل على إثر النداء العاجل من أجل هايتي.

٧١ - وتكلمت عن الذكرى السنوية الخامسة عشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فألقت الضوء على الحاجة إلى الاستفادة من النتائج والدروس المستخلصة للنهوض ببرنامج عمل المؤتمر الذي يتسم ببُعد النظر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن الاستعراضات الرئيسية المقبلة تتيح فرصا فريدة لإحراز تقدم نحو حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما يشمل تنظيم الأسرة، وتحسين صحة الأمهات، والنهوض بتعميم التعليم، ولا سيما للفتيات والنساء، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وبعد أن كررت من جديد التزام الصندوق بتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، ومنع العنف الجنساني، أكدت أن إنشاء كيان جديد معني بالقضايا الجنسانية لا يُعفي أي جزء من منظومة الأمم المتحدة من المسؤوليات المتعلقة بالقضايا الجنسانية. وشددت على أنه ينبغي للكيان أن يوفر تنسيقا متينا على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج هامة.

٧٢ - وألقت المديرة التنفيذية الضوء على التقرير عن حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٩، من أجل التشديد على العلاقات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة، وتناولت باستفاضة عمل الصندوق لدعم البلدان في استجابتها لتغير المناخ. واستعرضت الأولويات لعام ٢٠١٠، التي يوليها الصندوق اهتماما خاصا في تعزيز تنفيذ خطته الاستراتيجية وكفالة سلامة الموظفين وتحفيزهم. وأطلعت المجلس التنفيذي على مستجدات عملية إعادة تنظيم الصندوق والتحوّل إلى مدير تنفيذي جديد نظرا إلى كون هذه السنة آخر سنة لولايتها. وأخيرا، تكلمت عن حالة التمويل، التي لا تزال مستقرة، فتوجهت بالشكر إلى الجهات المانحة على دعمها المستمر، ولا سيما إلى الجهات التي تعهدت بالتزامات متعددة السنوات. وأعربت عن امتنانها للقيادة والدعم المتجدد للصندوق ولبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حسبما جاء في الملاحظات الأخيرة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة، معالي السيدة هيلاري كلينتون. (يمكن الاطلاع على البيان الكامل للمديرة التنفيذية على الموقع الشبكي التالي: http://www.unfpa.org/exbrd/2010/2010_first.html).

٧٣ - وأثنت وفود عديدة على البيان المتبصر للمديرة التنفيذية، مكررة تأكيدها على دعمها القوي للصندوق. وأعربت لحكومة وشعب هايتي وأسرة الأمم المتحدة عن تعاطفها العميق إزاء الخسائر في الأرواح والآلام التي سببها الزلزال. وأثنت على الصندوق لتقديم المساعدة إلى المتضررين، بمن فيهم النساء الحوامل.

٧٤ - ورحبت الوفود بالعمل التشغيلي للصندوق، وبدوره الرئيسي في دعم البلدان من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت على أن إدماج برنامج

عمل المؤتمر في استراتيجيات التنمية الوطنية، ولا سيما السياسات والاستراتيجيات والبرامج والميزانيات الوطنية المعنية بالصحة، إنما هو شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التشديد على أن الصلة القائمة بين حقوق الإنسان وتمكين المرأة والتنمية، لا جدال فيها، وعلى الحاجة لإيلاء اهتمام لهذه الصلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد الإشارة إلى التلكؤ الحاصل على مسار تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين صحة الأمهات، أعربت الوفود عن أملها بأن يسهم استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في تسريع وتيرة التقدم. وذكر أحد الوفود أنه سيعمل مع الصندوق على كفالة أن يكون الهدف ٥ وسائر الأهداف الإنمائية للألفية في صدارة جدول أعمال مجموعة العشرين. وأبرزت وفود من منطقة أفريقيا الدور الحفاز للصندوق في توفير دعم السياسات والدعم التقني لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما البلدان التي تقع في أفريقيا، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت بعض الوفود على أن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت بحاجة إلى دعم الصندوق.

٧٥ - وأثنت الوفود على الصندوق لعمله على تكثيف وتوسيع نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والربط بين التصدي للفيروس والرعاية في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية. وأعربت الوفود عن ارتياحها لاستمرار مشاركة الصندوق على نحو كامل في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠. وأشارت إلى الدور الهام الذي يؤديه الصندوق في دعم الهيكل الجنساني الجديد، وطلبت إلى الصندوق مواصلة تقديم دعمه. وتم إبراز أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشددت الوفود على ضرورة التركيز على بناء القدرات، وركزت أيضا على الحاجة إلى كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأكدت بعض الوفود على ضرورة مواصلة تعزيز التماسك على نطاق المنظومة، ورحبت بالتقدم المحرز على صعيد ''وحدة الأداء''. ودعا أحد الوفود المجلس التنفيذي إلى تشجيع مبادرة جمهورية تنزانيا المتحدة لتقديم وثيقة البرنامج القطري الموحد للأمم المتحدة.

٧٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود الصندوق لتعزيز (أ) توجه عمله القائم على النتائج، عبر البرمجة والإبلاغ على أساس الأدلة؛ (ب) مهمة التقييم. وشُدد على الدور المركزي للتقييم في تعزيز التعلم المؤسسي والمساءلة عن النتائج، وشجَّعت الوفود الصندوق على تعزيز قدراته التقييمية على جميع المستويات، وإبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التقييم. ورحبت وفود عدة بخريطة الطريق الرامية إلى تحقيق ميزانية متكاملة، مشيرة إلى أنها ستعمل مع المنظمات على دفع عجلة التقدم (انظر أيضا الفرع المتعلق بهذا الموضوع في إطار الجزء المشترك).

٧٧ - وأعلنت النمسا أن مساهمتها في الصندوق لعام ٢٠١٠ ستزداد بنسبة ٤ في المائة. وأعلنت النرويج أن مساهمتها الأساسية لعام ٢٠١٠ ستبلغ ٣٣٢ مليون كرونة نرويجية، أي ما يعادل حوالي ٥٨ مليون دولار بسعر الصرف الحالي. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستساهم بمبلغ ٥٥ مليون دولار في الصندوق في عام ٢٠١٠. وأعلنت وفود الدانمرك وسويسرا والنمسا عن عرض حكوماتها استضافة المكتب الإقليمي للصندوق لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وفي غضون ذلك، رحب وفد مصر بإنشاء المكتب الإقليمي للصندوق للدول العربية في القاهرة في الفترة المقبلة.

٧٨ - وتوجهت المديرة التنفيذية بالشكر إلى الوفود على دعمها، وتوجيهها ومساهماتها، بما في ذلك بالنسبة لهايتي. وأعربت عن تقديرها لاعتراف الوفود بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في مجال الإدارة القائمة على النتائج، مؤكدة للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل توحيد وتبسيط تقديم التقارير وتحسين مؤشرات الخطة الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالكيان المعني بالقضايا الجنسانية، أشارت إلى أن الصندوق سيواصل مشاركته، وهو يشكل جزءا من فرقة العمل التي قدمت الدعم إلى نائب الأمين العام. وشددت على أن جميع منظمات الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بمسؤولية القضايا الجنسانية. وأكدت التزام الصندوق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتناول أوجه الترابط بين الديناميات السكانية وتغير المناخ. وتوجهت بالشكر إلى الدانمرك وسويسرا والنمسا على عروضها باستضافة المكتب الإقليمي للصندوق لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مؤكدة للمجلس بأن الصندوق سيعمل بشفافية لاتخاذ القرار المناسب تمشيا مع معايير محددة.

٧٩ - وتوجهت نائبة المديرة التنفيذية (العلاقات الخارجية، وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها، مشيرة إلى أن الصندوق ملتزم بالتماسك على نطاق المنظومة، وبتعزيز فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج. وأكدت للمجلس التنفيذي أن تبسيط عملية تقديم التقارير تشكل أولوية في عام ٢٠١٠، وأن الصندوق يتطلع إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من البلدان الرائدة العاملة ضمن برنامج ''توحيد الأداء''. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، شددت على أن الصندوق قد استثمر بكثافة في كفالة الرضا الوظيفي، وأن الاستقصاءات المتعاقبة لآراء الموظفين أظهرت أن الصندوق سجَّل نسبة ٧٧ في المائة على صعيد الرضا الوظيفي. كما أن الصندوق تلقى إحدى أعلى الدرجات في استقصاء لآراء الموظفين أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية في ٣٥ منظمة تابعة للأمم المتحدة. وذكرت أن الصندوق فخور بالمستوى الذي تحقق في مجال التدريب الأمني الإلزامي للموظفين، فضلا عن التقدم المحرز في تنقل الموظفين فيما بين الوكالات. وتوجهت بالشكر إلى أعضاء المجلس لما قدموه من مساهمات، بما في ذلك بالنسبة لهايتي.

## ثالث عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٨٠ – عرض مدير شعبة الخدمات الإدارية الوثيقة المتعلقة باسترداد التكاليف غير المباشرة (DP/FPA/2010/16).

٨١ – أعرب أحد الوفود خلال المناقشة، عن تأييده لسياسة استرداد التكلفة الكاملة والتعاريف والمنهجيات الموحدة لاسترداد التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن ذلك قد يؤدي إلى اختلاف معدلات استرداد التكاليف بين المنظمات نظرا للاختلافات القائمة في هياكل تكاليف كل منها، وفي مصادر التمويل ونماذج الأعمال. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في استعراض سياسات استرداد التكاليف على نطاق المنظومة، وحث على النظر في ما إذا كانت معدلات استرداد التكاليف المتعلقة بالموارد غير الأساسية يجب أن تُفضي إلى مساهمات في التكاليف غير المباشرة الثابتة. وذكر الوفد أن الموارد الأساسية وغير الأساسية للصندوق لا تزال أكثر توازنا مما يظهر في الصناديق والبرامج الأخرى.

٨٢ – وبعد الإشارة إلى العجز القائم بين التكاليف الفعلية المستردة لعام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ والتكاليف الفعلية المتغيرة غير المباشرة، تساءل الوفد عما إذا كان ينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر في إجراء تعديلات على معدلات استرداد التكاليف لمعالجة العجز. واستفسر الوفد عن الحالات التي تشكل استثناء وعن أسباب تطبيق معدلات مختلفة في تلك الحالات، وطلب إجراء مناقشات منتظمة في المجلس بشأن استرداد التكاليف خلال استعراض ميزانية الدعم لفترة السنتين والموافقة عليها، تجنبا لتقديم تقارير إضافية واتخاذ المجلس مقررات بهذا الصدد. وسأل وفد آخر عن كيفية احتساب التكاليف غير المباشرة، مشددا على أن استرداد التكاليف يجب أن يحتل مكانا بارزا على جدول الأعمال تمهيدا لاعتماد الميزانيات المتكاملة الخاصة بكل وكالة بدءا من عام ٢٠١٤، ومراعاة المواءمة فيما بينها.

٨٣ – وبعد الاعتراف بتحسن بعض مؤشرات ميزانية الدعم لفترة السنتين، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة تعزيز المؤشرات وجعلها قابلة للقياس. وشددت على الحاجة إلى الربط بين الأهداف المعلنة والنتائج المتوقعة، مشيرة إلى أن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية يتيح فرصة لاستعراض وتعديل إطار النتائج. وشجعت الصندوق على تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وإطلاع المجلس التنفيذي على المستجدات بانتظام.

٨٤ – وتوجه مدير شعبة الخدمات الإدارية بالشكر إلى الوفود على ما تقدمه من توجيهات، مؤكدا أن الصندوق سيعمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

واليونيسيف، على إبراز استرداد التكاليف في خريطة الطريق الرامية إلى تحقيق ميزانية متكاملة. وفيما يتعلق بالعجز الصغير القائم بين التكاليف الفعلية المستردة والتكاليف المتغيرة الفعلية، أوضح أنها ناجمة بشكل رئيسي عن انخفاض المعدل المعتمد بنسبة ٥ في المائة، المطبق على المشاريع التي تموِّلها البلدان المستفيدة من البرامج. وفيما يخص الاستثناءات، شرح أنه جرى اعتماد تسعة استثناءات لتمويل المشاريع الكبيرة؛ وفي غيرها أُبقي على معدل ٧ في المائة لاسترداد التكاليف. وأكد للمجلس التنفيذي أن الصندوق ملتزم بمواصلة العمل مع المجلس وتحسين مؤشرات الميزانية في آن معا.

٨٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٠/١٠: معلومات مستجدة عن سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان لاسترداد التكاليف غير المباشرة.

## رابع عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٦ - اعتمد المجلس التنفيذي البرنامجين القطريين لكل من أوغندا وغواتيمالا على أساس عدم وجود اعتراض، ودون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٢٠٠٦/٣٦.

## خامس عشر - مسائل أخرى (تابع)

تحية وداع لمدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات

٨٧ - أشاد رئيس المجلس التنفيذي ونواب الرئيس ومدير البرنامج ورئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالخدمة النموذجية والاستثنائية للسيد بروس جنكز، الذي أعلن عن تقاعده في شهر آذار/مارس، وقد أحاطت جميع الوفود علما بمسيرته المهنية المتميزة، وبصماته على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما اتسمت به شخصيته من دفء وروح دعابة. وتمنوا له كل التوفيق في تقاعده.

# المرفـــق

## الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

توحيد الأداء: تعزيز الاستجابة على الصعيد القطري للعنف القائم على نوع الجنس

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بأن دعا إلى لحظة صمت للتعبير عن التضامن مع هايتي وإجلالا للذين فقدوا أرواحهم في الزلزال الذي وقع فيها.

٢ - بعد عروض قدمها نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) متحدثا نيابة عن المنظمات الأربع، والوكيلة الدائمة للأمانة العامة لوزارة شؤون المرأة، بوركينا فاسو، وممثل عن حملة ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة'' التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان من فييت نام، تولى الرئيس رئاسة جلسة أسئلة وأجوبة. وقد أثارت الوفود المسائل التالية:

(أ) في حين لاحظ أعضاء المجلس التنفيذي النجاحات التي تحققت في فييت نام، فقد تساءلوا عما إذا كانت دول أخرى، تتبع نهج توحيد الأداء، قد حققت فوائد من تقديم الدعم للأولويات الأساسية، مثل العنف القائم على نوع الجنس. وقد أبدي اهتمام بالنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في تناولها العنف القائم على نوع الجنس في سياقات النزاع/ما بعد النزاع، وفي فهم الطريقة التي سيسهم بها إحراز تقدم، في ما يتعلق بمؤشرات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، في وضع مؤشرات عالمية جديدة. واستفسرت وفود عما إذا كان التنسيق الفعال أمر ممكن في أوضاع كهذه من دون أن يترتب على ذلك مساس بولايات محددة؛

(ب) في حين أشاد بعضهم بما أبدته بوركينا فاسو من التزام، فقد تساءلوا عما إذا كان الاغتصاب يعتبر ''آفة''، وعما اتخذ من تدابير لدعم الأطفال الذين يولدون نتيجة اغتصاب؛

(ج) سلّمت الوفود بأنه في حين يسهم التنسيق الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة في تحسين الفعالية، فإن الملكية الوطنية أمر أساسي. وأكد الأعضاء على أن اتباع نهج مشترك يبدو مفيدا في تعزيز الملكية الوطنية/تدعيم القدرات الوطنية؛ وتوضيح دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها، والتشديد على أهمية المبادرات الإقليمية، بما في ذلك تبادل التعلم

فيما بين بلدان الجنوب، وكفالة مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة؛ وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة؛

(د) وأثير سؤال عن تأثير النهج المشترك على الفئات المستفيدة من السكان. فعلى الرغم من وجود ثغرات في التمويل والقدرات المطلوبة لمعالجة مسائل الصحة الإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس من منظور البعد الإنساني، فقد أكدت الوفود مجددا على ضرورة دعم الجهود التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(هـ) قدم اقتراح باتباع نهج موحد في الأمم المتحدة لبناء قاعدة بيانات بشأن العنف القائم على نوع الجنس، عن طريق نشر إحصاءات شهرية، مثلا.

٣ - وقدمت الردود التالية:

(أ) من شأن إجراء تقييم في المستقبل يتضمن، إلى جانب التطرق إلى البلدان التي حقق اتباع نهج موحد نتائج بينة فيها، تفاصيل تبين المجالات التي يمكن فيها تحقيق فعالية ومجالات التحسين في مشاريع توحيد الأداء الريادية؛

(ب) يشكل التنسيق في حالات النزاع وما بعد النزاع تحديا، غير أن نهج نظام العمل في مجموعات يحقق نجاحا. فالتنسيق لا يقوض ولاية المنظمات، بل يعزز عمل كل منها؛

(ج) يجب أن تركز الجهود على تعزيز القدرات الوطنية. ويمكن أن يكون لمنظمات الأمم المتحدة خطط عمل متكاملة من دون إبرام اتفاق رسمي. فقد استخدم فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالمسائل الجنسانية في زيمبابوي هذا النهج من دون أن تكون زيمبابوي من البلدان التي تطبق نهج توحيد الأداء؛

(د) في بوركينا فاسو، يصعب التأكد من وجود أرقام دقيقة عن الاغتصاب. فهذا البلد يقدم الدعم للضحايا بموجب تشريعاته. غير أن التأخيرات في إجراءات النظام القضائي تشكل تحديا وتجعل الإجراءات القانونية عسيرة؛

(هـ) وتشكل حملة الأمين العام مظلة تجتمع تحتها الجهات الفاعلة وتقلل الازدواجية إلى أدنى حد. أما قاعدة بيانات العنف ضد المرأة، فهي أداة تعتمد على إسهامات الدول الأعضاء فيها.

٤ - وشكر الرئيس مقدمي العروض والوفود على مساهماتهم.

عرض بشأن وثيقة البرنامج القطري لأمم متحدة واحدة، لجمهورية تنزانيا المتحدة

٥ - وجه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة إلى مديرة دائرة التعاون المتعدد الأطراف، بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، بجمهورية تنزانيا المتحدة، لتقديم عرض عن وثيقة تنزانيا المتعلقة بالبرنامج القطري لأمم متحدة واحدة. وقد قدمت المديرة شرحا مفصلا بشأن نهج البرمجة المشتركة المقترح، مشيرة إلى أن الحكومة التنزانية وفريق الأمم المتحدة القطري اتفقا على وضع خطة عمل واحدة، وهي خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وتغطي المجموعة الكاملة من أنشطة الأمم المتحدة في هذا البلد. وشددت على أن ذلك من شأنه أن يقلل من الازدواجية ويوفر استراتيجية أكثر تكافلا واتساقا تنسجم مع الأولويات الوطنية. وأشارت إلى أن حكومتها تقترح على المجالس التنفيذية المشتركة الموافقة على وثيقة للبرنامج القطري المشترك مستمدة من خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بدلا من الموافقة على وثائق برامج قطرية خاصة بوكالات محددة. وأوضحت المواعيد الزمنية المتصلة بهذا الأمر، مشيرة إلى أن وثيقة البرنامج القطري المشترك ستقدم إلى المجالس التنفيذية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأن تنفيذها سيبدأ في تموز/يوليه ٢٠١١. وأكدت أن حكومتها لا تسعى إلى استباق المناقشات الحكومية الدولية بشأن آليات الموافقة على وثيقة البرنامج القطري المشترك، التي كانت جارية في سياق تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

٦ - وأشادت عدة وفود بالإطار الذي حددته الحكومة التنزانية، ملاحظة أن من شأنه أن يقلل الازدواجية، ويتضمن المعلومات الموجودة في وثائق البرامج القطرية متفرقة، وأنه سيفضي إلى تحقيق استراتيجية متماسكة تنسجم والأولويات الوطنية. وأشاروا إلى أن الاجتماع الحكومي الدولي لعام ٢٠٠٩، المعقود في كيغالي، رواندا، وافق على أنه لم يعد هناك مجال، في البلدان الرائدة، للعودة إلى العمل بالطريقة التي كانت تتبع قبل اعتماد مبادرة ''توحيد الأداء''، وينبغي المحافظة على الزخم الموجود. ووجهوا الدعوة إلى الجهات المانحة للعمل على تعزيز هذه الجهود بتقديم دعم مالي يكون ملائما من حيث التوقيت، ويمكن التنبؤ به، ويكون غير مخصص لمجالات بعينها، ومتعدد السنوات. وأكدوا الحاجة إلى خفض تكاليف المعاملات وتبسيط متطلبات الإبلاغ، بالاستعاضة عن التقارير الفردية للمنظمات بتقرير واحد يعد على أساس النتائج.

٧ - وفي بيان مشترك، هنأت وفود عديدة حكومة تنزانيا على هذا الإنجاز، وذكرت أن البلدان الرائدة تفتح آفاقا جديدة وتحقق المزيد من الأنشطة الفعالة وأن الأمم المتحدة تكون ''أفضل'' بتوحيد الأداء. وفي معرض إشادتهم باقتراح تنزانيا، أكدوا أن خطة الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية ستلبي احتياجات شعب تنزانيا وحكومتها وستشمل كامل نطاق أنشطة الأمم المتحدة في هذا البلد. وفي سياق إعرابهم عن تأييدهم النهج المقترح، شجعوا البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. وفي حين أبرزوا المزايا المذكورة لوثيقة البرنامج القطري المشترك، شددوا على أن اتباع نهج قائم على النتائج في التخطيط والرصد والتقييم يكفل قيام الأمم المتحدة بوضع برنامج نوعي وكونها مساءلة أمام الشعب والحكومة اللذين تعمل على خدمتهما. وأكدوا أن هذا النهج لا يستبق قرارات الجمعية العامة أو يؤثر عليها، وحثوا المقر على أن يبقى مواكبا لما يحرز من تقدم على الصعيد القطري.

٨ - واستفسر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عما إذا كان معقولا توقع أن تكون حكومة تنزانيا قادرة على تكييف وثيقتها للبرنامج القطري المشترك لو لم تتوصل الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار إلا في تموز/يوليه ٢٠١١ بدلا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واستفسر أحد الوفود عن الطريقة التي ستشمل بها خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا البلد إذا كان التركيز سينصب على عدد محدود من القطاعات/المجالات. واستفسر الوفد نفسه عن الطريقة التي ستعالج بها المجالس التنفيذية عملية إعداد التقارير، إذا أخذ في الاعتبار اختلاف الدورات المالية في البلدان والأمم المتحدة. واستفسر وفد آخر عما لاحظته حكومة تنزانيا من تقدم أُحرز في سلوك الجهات المانحة في ما يتعلق بتوحيد الأداء. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت حكومة تنزانيا تكفل حدوث تنسيق داخل الحكومة نفسها، وما هي الدروس التي استخلصت والتحديات التي ووجهت حتى الآن.

٩ - وشكرت المديرة الوفود على تعليقاتها. وفي ما يتعلق باستفسارات الرئيس، قالت إن تنفيذ وثيقة البرنامج القطري المشترك سيبدأ في تموز/يوليه ٢٠١١، وإذا اتخذت الجمعية العامة قرارا بالموافقة فإن حكومة تنزانيا سوف تسترشد به. وفي ما يتعلق بالاستفسار بشأن التمويل، أشارت إلى أن البلد، في الوقت الراهن، يتلقى تمويلا على أساس سنوي، وتقدم الطلبات إلى المانحين على أساس كل أربع سنوات لتوفير التمويل لخطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي ما يتعلق بالتنسيق، أشارت إلى أن وزارة المالية هي الوكالة الرائدة، وفيها لجنة توجيهية مؤلفة من ممثلين من عدة وزارات لضمان التنسيق بروح الفريق.

تغير المناخ والتنمية

١٠ - وجه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحدث عن أساليب الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان في التصدي لتغير المناخ في سياق التنمية. وأشارت مديرة

البرنامج إلى أن تغير المناخ يلحق آثارا ضارة بأفقر الفئات السكانية وأشدها ضعفا؛ وهناك عدد كبير من الدول تحتاج إلى دعم للتكيف مع تغير المناخ وبناء المزيد من القدرة على ذلك. وشددت أيضا على الحاجة إلى تمكين هذه البلدان من تتبع مسارات التنمية المنخفضة الكربون. وتطرقت لقمة كوبنهاغن المتعلقة بالمناخ ونجاحها في إشراك العديد من رؤساء الحكومات حول اتجاهات المستقبل. ففيما يستمر بذل الجهود من أجل التفاوض للتوصل إلى اتفاق بشأن المناخ، يتعين أن تركز الأمم المتحدة على التطبيق العملي، بتقديم الدعم إلى البلدان في استنباط استجابات تدعم تطلعاتها في التنمية. واختتمت مديرة البرنامج كلمتها بالتشديد على أن بإمكان المنظمات الأربع، بتوفير موارد كافية، وإقامة شراكات واسعة النطاق ومبتكرة، وتقديم دعم من مجالسها التنفيذية، أن تنفذ ولاياتها القائمة على التكامل في خدمة البلدان المستفيدة من البرامج وما يرتبط بها من استراتيجيات التنمية الوطنية.

١١ - وقدم المنسق المقيم لملاوي عرضا بشأن الجهود التعاونية المبذولة فيما بين الأمم المتحدة والحكومة، والجهات المانحة للاستجابة لتغير المناخ. وشدد على ما ينطوي عليه التعامل مع تغير المناخ من تحديات في اقتصاد يهيمن عليه القطاع الأولي. وأشار إلى أن التعاون القوي الذي تبديه جميع الأطراف الفاعلة يدعم برنامج ملاوي الوطني بشأن تغير المناخ، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور الوسيط النزيه، ويسهم الصندوق الخاص بأمم متحدة واحدة (وهو صندوق استئماني متعدد المانحين) في تبسيط التمويل وتقديم التقارير.

١٢ - وقدم المدير المعاون للتدريب ورئيس وحدة البيئة في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عرضا عن برنامج خدمة التدريب بشأن تغير المناخ المسمى ''تغير المناخ: تعلّم''. وأشار إلى أن هذا يشكل، في جملة أمور، مثالا على الطريقة التي بها تدعم منظومة الأمم المتحدة التعلم، وتعزز مهارات الموارد البشرية في مجال تغير المناخ في الدول الأعضاء.

١٣ - وأقرت الوفود بأن هذه العروض هي أمثلة جيدة على عمل الأمم المتحدة بجميع مؤسساتها على المستوى القطري، وخاصة في ملاوي. واستفسرت الوفود عما إذا كان نموذج ملاوي وصندوقها الاستئماني المتعدد المانحين يمكن تكراره في أماكن أخرى. وأيدت الوفود أيضا الفكرة القائلة بأن تغير المناخ هو مسألة إنمائية وأن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في هذا المجال. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء عدم قدرة البلدان النامية على إحداث تحول في اقتصاداتها، بينما أكد آخرون مجددا أن اتفاق كوبنهاغن مثّل خطوة هامة إلى الأمام، على الرغم من أنه ليس ملزما قانونا. واستفسرت الوفود عما إذا كان عدم اتخاذ أي إجراء في كوبنهاغن قد يزيد من الخطر الذي يشكله تغير المناخ على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وفي معرض الرد على هذه الاستفسارات، أشارت مديرة البرنامج إلى أنه يتعين أن تحدد الدول الأعضاء أولوياتها الخاصة بها في سياق اتفاق كوبنهاغن. وقالت أيضا إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليس مهددا في المدى القصير، وإن كان هذا قد يتغير إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق قريبا. واقترحت سبلا عملية يكون بمقدور الأمم المتحدة أن تساعد بها الدول الأعضاء على العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر ومواجهة تغير المناخ، بما في ذلك استخدام الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وهو إحدى نتائج قمة كوبنهاغن المتعلقة بتغير المناخ.

إحاطة بشأن هايتي

١٥ - قدم فريق من المتحدثين مؤلف من المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، ومدير برامج الطوارئ في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمستشار الأقدم للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والمبعوث الخاص للبلدان المشاركة في مبادرة أمم متحدة واحدة، إحاطة إلى الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بشأن الحالة في هايتي في أعقاب الزلزال المدمر.

١٦ - وأعربت الوفود عن تعازيها لشعب هايتي ومنظومة الأمم المتحدة وتضامنها معهما على ما لحق بهما من خسائر مادية وبشرية. وتكلمت وفود عديدة عما تبذله بلدانها من جهود لتوفير الأموال للطوارئ، وتخفيف عبء الديون، وتقديم إمدادات غذائية وفرق طبية ومعدات للمستشفيات، وكلاب الشم، ومعدات اتصال ساتلية، وأفرقة لتقييم الكوارث من أجل الإسراع في جهود الإغاثة الإنسانية في هايتي. وأعرب أحد الوفود عن التزامه بإقامة شراكات بين جميع الجهات الفاعلة ودعمه لها، باعتبارها السبيل الوحيد للمضي قدما نظرا لضخامة الأزمة. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء احتمال حدوث تدهور في الحالة الأمنية، واستفسر الفريق عن الخطوات التي يجري اتخاذها في هذا الصدد. واستفسر ذلك الوفد أيضا عما ينبغي اتخاذه من خطوات في الأجلين المتوسط والطويل لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة وفرادى البلدان في الميدان. وفي سياق كفالة تحقيق استجابة للكوارث تسيطر عليها وتقودها البلدان، سأل أحد الوفود عن حالة الحكومة في ظل الدمار الذي وقع. وناشد أحد الوفود أفراد وسائط الإعلام أن يتوخوا الدقة في تقاريرهم وذلك لتجنب الارتباك، والحد من حدوث أي آثار نفسية سلبية.

١٧ - وقدم مندوب هايتي آخر ما استجد من معلومات عن الحالة في بلده، وشكر جميع الوفود والمنظمات على ما أبدته من تعاطف وتضامن، وما قدمته من مساهمات. وتحدث

عما تعرض له العديد من المباني الحكومية من تدمير وعن الموظفين العموميين الذين حوصروا تحت الأنقاض. وأعرب عن تقديره العميق لجميع البلدان لما أعربت عنه من دعم، مضيفا أن جميع الهايتيين يشعرون بالعزاء لمعرفتهم أنهم ليسوا وحدهم.

التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية: الأمن الغذائي وشبكات الأمان

١٨ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الدورة بتوجيه الدعوة إلى نائب مدير برنامج الأغذية العالمي، شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات، ليقدم ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن المنظمات الأربع.

١٩ - وقد أشار نائب المدير، في معرض تلخيصه مضمون الورقة، إلى أن ما خلفته الأزمة من آثار واسعة النطاق وتزداد سوءا على الجياع في العالم دفعت المنظمات الأربع إلى التركيز على الأمن الغذائي ودعم تدخلات الحكومات الوطنية لحماية الفئات الضعيفة من السكان. وأشار إلى أن البلدان في جميع أنحاء المعمورة، إذ تدرك حجم الآثار المترتبة على الأزمة في الأجلين المتوسط والطويل، تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء برامج للحماية الاجتماعية وشبكات أمان تخفف من آثار الأزمة على الفقراء والضعفاء، حتى في ظل ظروف مالية صعبة. وتعمل البلدان على توسيع نطاق التغطية والاستحقاقات أو الشروع في برامج جديدة للتحويلات تستهدف أولئك الذين يعيشون في فقر وحرمان من الأمن الغذائي بشكل مزمن. وتعمل منظومة الأمم المتحدة - ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي - على دعم هذه الجهود وتعزيزها.

٢٠ - ووجه الرئيس الدعوة إلى مدير مديرية إثيوبيا للأمن الغذائي ليعطي منظورا عمليا للمناقشة بتقديم وصف لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية الابتكاري. والهدف من هذا البرنامج هو نقل المواد الغذائية إلى الأسر المعيشية المحرومة من الأمن الغذائي في الوحدات الإدارية المحلية (الوريدا) التي تشكو من نقص غذائي مزمن في المقاطعات، ومن شأن ذلك أن يحول دون استنفاد الأصول على مستوى الأسر المعيشية وينشئ أصولا على مستوى المجتمع المحلي. ومن المنجزات الرئيسية لبرنامج شبكات الأمان الإنتاجية حدوث تحسن في توقيت التحويلات إلى المواطنين الأفقر في المناطق الريفية، وزيادة في قدرات تنفيذ البرامج، وإنشاء أصول إنتاجية على مستوى المجتمع المحلي، وزيادة دخل الأسر المعيشية وأمنها الغذائي. والدروس الرئيسية المستفادة من ذلك هي معرفة التحديات التي تكتنف عملية الانتقال من حالة الطوارئ والاستجابة الإنسانية إلى نهج يركز على التنمية، والفوائد المحققة من تلك العملية.

٢١ - وطلب الرئيس من الحضور تقديم أسئلة وتعليقات. وقد أسفرت المناقشة التي تلت ذلك عن النتائج التالية:

(أ) بناء القدرات من أجل تعزيز الملكية والاستدامة أمر بالغ الأهمية؛

(ب) لا بد من تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية؛

(ج) إن مبادرة الأمم المتحدة للحماية الاجتماعية هي مبادرة ذات أهمية في هذا الصدد، ويمكن أن تكون مفيدة جدا إذا حافظت على زخمها في تقديم الدعم على الصعيد القطري؛

(د) تتطلب الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الجوع بوجوهه العديدة إلى موارد كافية، في الأجلين القصير والطويل؛

(هـ) يشكل برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا مثالا هاما للبلدان لمعرفة كيف يمكنها أن تكافح الأسباب الجذرية للجوع وأن تقدم الحماية للفئات الضعيفة من السكان، حتى في ظل ظروف مالية عسيرة، مع الإبقاء على منظور متوازن في سياق الإغاثة والتنمية؛

(و) لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تكثف الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى القضاء على الجوع؛ والوقاية عنصر أساسي من عناصر التدخلات الفعالة، ولا سيما في ضوء ما يترتب على تغير المناخ من آثار على الجوع.

تقييم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ - وجه نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الدعوة إلى نائب المديرة التنفيذية لليونيسيف لتقديم وثيقة المعلومات الأساسية لتقييم الحالة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، نيابة عن المنظمات الأربع. وأكد نائب المديرة التنفيذية أنه رغم إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات، لا يزال هناك طريق طويل ينبغي المضي فيه لتحقيق أهداف معينة. وسلط الضوء على عدة استراتيجيات مبتكرة تستخدمها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي استراتيجيات تستند إلى قصص نجاح ودروس مشتركة في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - وقدمت الوكيلة الدائمة لوزارة المالية في رواندا، والمنسقة المقيمة لرواندا وصفا لما أحرزته رواندا من تقدم في تحقيق الأهداف، حيث أبرزت على وجه التحديد عدة إنجازات رئيسية واستراتيجيات وتحديات عولجت بنجاح. وأكد المستشار الأقدم لشؤون السياسات الاقتصادية في برنامج الأغذية العالمي على أهمية تحقيق الهدف ١ من الأهداف

الإنمائية للألفية للقضاء على الجوع وعرض عدة استراتيجيات فعالة من حيث التكلفة ودروسا مستفادة.

٢٤ - وأثنت الوفود على رواندا لما أحرزته من تقدم في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتركيزها بوجه خاص على المجالات التي تحتاج إلى تسريع وتيرة التقدم. وطرحت أسئلة حول طابع وإمكانات التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم. وقد أعرب عدد من الوفود عن القلق من أن التقدم في بعض الأهداف والغايات بطيء جدا بحيث يوحي بأنها قد لا تتحقق. وأقر الفريق بخطورة هذا الأمر مشيرا إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى القادم للجمعية العامة سيكون بالغ الأهمية في التصدي للعقبات التي تواجه في هذا الصدد.

٢٥ - وأعربت الوفود أيضا عن قلقها إزاء الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي في تحقيق هذه الأهداف، وخاصة في بعض البلدان والمناطق. وبالإضافة إلى معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، دعت الوفود إلى تعزيز السياسات الاجتماعية، وزيادة الجهود المبذولة للقضاء على الجوع، وتوفير فرص عمل للشباب والنساء. واستفسرت وفود عدة عن إمكانية وضع استراتيجيات لتعزيز تنمية القدرات في البلدان المستفيدة، والتنسيق بين القطاعات. وقدمت اقتراحات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في البلدان المتوسطة الدخل، بأن تعمل وسيطا للأفكار، وأن تعزز التعاون بين بلدان الجنوب وتدعم الإجراءات المستندة إلى الأدلة التي تتخذها السلطات الوطنية. وأكدت عدة وفود مجددا دعمها لتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وردا على عدد من الأسئلة حول كيفية جعل المعونات الدولية أكثر فعالية لرواندا وغيرها من البلدان النامية، قالت الوكيلة الدائمة لوزارة المالية إن حكومتها متحمسة لمفهوم ''توحيد الأداء'' وهي بحاجة إلى مشورة فنية من المانحين بدلا من تحديد أهداف. ولزيادة فعالية المعونة، اقترحت أن تعترف الجهات المانحة بأهمية الملكية الوطنية للبرامج وأولويات التنمية الوطنية.

٢٧ - وأكد نائب المديرة التنفيذية من جديد التزام اليونيسيف بتعزيز الاتساق في الأمم المتحدة في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعمال حقوق الأطفال. وأكد أن اليونيسيف تعمل بجدية لتحسين الأداء وتحقيق نتائج مستدامة عن طريق ضمان الملكية الوطنية لتلك الأهداف، وزيادة وتيرة التدخلات الناجحة وبناء النظم، مع التركيز على المستبعدين، وإعطاء الأولوية لمسألة الفوارق بين الجنسين، وحماية الفئات الأشد ضعفا عند

الأزمات، وتمكين المجتمعات المحلية، ورصد التقدم المحرز على المستوى دون الوطني، واعتماد السياسات التي يمكن أن يكون لها أثر مضاعف، ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والعمل بشكل أوثق مع الشركاء. واختتم المستشار الخاص لبرنامج الأغذية العالمي المناقشة بالتشديد على فعالية التدخلات، مثل تكميل الغذاء بالمغذيات الدقيقة، والتحويلات النقدية المشروطة، في تحقيق الهدف ١.

٢٨ - واختتم نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الاجتماع بتقديم الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي وأعضاء الفريق على المناقشة التفاعلية.